Nady Al-Adab

Volume 16 Issue 2 November 2019
ISSN Print: 1693-8135 | ISSN Online: 2686-4231
Publisher: **Department of West Asian Studies, Faculty of Cultural Sciences, Hasanuddin University**
This journal is indexed by Google Scholar and licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

العلة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين

Arabic Grammar Reasoning According to Classical and Contemporary Scholars

Rizki Gumilar
King Saud University, PhD Student of Arabic Grammar Reasoning
e-mail: rizki@bahasa.iou.edu.gm

ملخص

تُعدّ العلة سمةً من أهم السمات في الفكر النحوي. فما من قاعدة نحوية إلا وقد علّلها النحاة، فكل حكم يُعلَّل، وكل ظاهرة نحوية لا بد لها من علة. فهذا ما جعل كثيرين من غير العرب يشهدون للعقلية العربية الفذّة، وجعل آخرين يتعجبون من وضع النحو العربي على ذلك الكامل.

وقد جاء هذا البحث في خمسة أجزاء: تمهيد، وثلاثة مباحث، وخلاصة. المبحث الأول يتناول عن العلة ركن من أركان القياس النحوي، وهو يتكون من ثلاثة أجزاء: مفهوم القياس النحوي، وأنواع القياس، وأركان القياس. والمبحث الثاني يتناول عن مفهوم العلة النحوية ونشأتها وأقسامها، وهو يتكون من ثلاثة أجزاء: مفهوم العلة النحوية والتعليل، ونشأة العلة النحوية وتطورها، وأقسام العلة النحوية. والمبحث الثالث يتناول عن آراء المتقدمين والمتأخرين في العلة النحوية.

الكلمات المفتاحية: *التعليل النحوي; العلل النحوية; النحو العربي; أصول النحو*

Abstract

The reason is one of the most important features of Arabic Grammatical. There is no grammatical rule unless the Scholars gives a reason for it. Every rule is given a reason, and every grammatical phenomenon must have a reason. This is what makes many non-Arabs bear witness to the unique Arabic mindset, and impress others with the status of perfect Arabic grammar.

This research came in five parts: a preface, three sections, and a summary. The first section deals with the reason of the grammatical measurement, which consists of three parts: the concept of grammar measurement, types of measurement, and the pillars of measurement. The second section deals with the concept of grammatical reason and its origins and types. It consists of three parts: the concept of grammatical reason and reasoning, the emergence and development of grammatical reason, and the types of grammatical reason. The third section deals with the views of classical and contemporary scholars in the grammatical reason.

Keywords*: Grammatical Reasoning; Grammatical Reasoning; Arabic Grammar.*

1. مقدمة

في أغلب الأحيان إن الإنسان كلما رأى حدَثًا يحتاج إلى البحث عن علة حدوثه، وهذه فطرة. وذلك لأنه استقر في ذهنه أن لكل حدث سببًا ولكل معلول علة. إذن مبدأ العلة مبدأ ذهني يجعل الإنسان دائمًا يواجه السؤال: لماذا؟ بل دعا الله تبارك وتعالى إلى القيام بها فقال: ... وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا.." (آل عمران: 191).

وبهذه الخاصية البشرية ارتبط تطور المعرفة الإنسانية منذ فجر التاريخ، فقد شرع العلماء في كل عصر يتأملون بإمعان الظواهر الإنسانية عسى أن ينفذوا إلى كشف الحقيقة الكامنة وراءها. ومن أبرز الظواهر الإنسانية هي اللغة. وقد لفتت انتباه العلماء من زمان إلى آخر واستحوذت على تفكيرهم للبحث في طبيعتها وتكونها وتشكلها. وقد تحولت مع مرور الزمن إلى صناعة فكرية والكشف عن كثير من أسرار قضاياها النحوية والصرفية.

2. المبحث الأول: العلة ركن من أركان القياس النحوي

2.1. مفهوم القياس النحوي

القياس لغة هو التقدير والمساواة، "قِستُ الشيء على غيره... إذا قدّرته على مثاله"(ابن منظور، 186)، إن النحاة القدماء رأوا النحو العربي قياسًا والقياس نحوًا حتى لقد عرفوا النحو بأنه القياس على كلام العرب وقال الكسائي:

إنما النحو قياس يُتَّبَع وبه في كل أمر يُنْتَفَع (السيوطي، 1348)

فالنحو لا يُعلم إلا بالقياس، والقياس من الأصول التي يستند عليها النحاة في استنباط الأحكام النحوية، فلا يمكن إنكاره، ولذلك قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو" (الأنباري، 1391). أما القياس النحوي عند المحدثين هو قياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه (حسان، 1420)، أي حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع (الأنباري، 1391). وذكر الدكتور مهدي المخزومي تعريفًا للقياس بأنه حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت (المخزومي، 1406).

إن القياس أخذ مكانة كبيرة من عناية النحاة حتى أُثر عن أبي علي الفارسي قوله: "أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطئ في واحدة من القياس" (الأنباري، 1406هـ). والقياس هو المعوَّل عليه في العربية في معظم مسائلها، لأننا لم ندرك أو نسمع جميع كلام العرب، غير أننا سمعنا بعضه فقسنا عليه، فأصبح كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم (ابن جني، 1373هـ)، واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه شيئًا آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ((ابن جني، د.ت.).

1) أنواع القياس

يقسّم ابن الأنباري القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام وهي: قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد.

أ) قياس العلة

هو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد (الأنباري، 1391). إذن وجوب الرفع في نائب الفاعل قياسًا على الفاعل، لأن الأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب

الفاعل، والحكم وجوب الرفع، وعلة الوجوب هي الإسناد، فكل من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه الفعل، فهذا القياس يسمى بقياس العلة، والاهتمام بالعلة واجب فيه لأنها عماده. وهذا القياس معمول به بالإجماع عند العلماء كافة (الأنباري، 1391).

ب) قياس الشبه

إن القياس إما أن تراعى فيه العلة وإما ألا تراعى. فإذا لم تراع فيه العلة سمي قياس الشبه، نحو إعراب الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة إلا مجرد الشبه وهو في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني عليه (حسان، 1420). إذن قياس الشبه هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق الحكم في الأصل (الأنباري، 1391). وهذا القياس معمول به عند أكثر العلماء (الأنباري، 1391).

ج) قياس الطرد

إن القياس إذا روعيت علته، إما أن تكون مناسبة وإما غير مناسبة. فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس قياس العلة، وإذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس قياس الطرد. هذا ما أشار إليه ابن الأنباري: "اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة" (الأنباري، 1391)، والمقصود بالإخالة هي المناسبة. مثل لو عللت بناء "ليس" بعدم التصرف لاطُّرِد البناء في كل فعل غير متصرف، وهذا الحكم يخالف العلة لأننا نعلم يقينًا أن "ليس" مبني لأن الأصل في الأفعال البناء، والقياس على الأصل مقبول.

ومن تعريف قياس الطرد فيما سبق نعلم حكمه حكم ظني وهذا ما نبّه عليه أبو الطيب الفاسي بأن الطرد في الغالب هو حكم (ظني الفاسي، 1421هـ). واختلف العلماء في كونه حجة، ذهب بعضهم إلى أنه ليس حجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن (الأنباري، 1391). وذهب بعضهم أنه حجة والدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض. لكن الأصح عند ابن الأنباري إنما كان حجة لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن، وليس ذلك موجودًا ههنا فوجب ألا يكون حجة (الأنباري، 1391).

2) أركان القياس

لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم.

المقيس عليه هو المطرد سواء أكان أصلًا أم فرعًا، سماعًا أم قياسًا. أما الاطراد في السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب، ليس قليلًا أو نادرًا أو شاذًا. وأما الاطراد في القياس فموافقه المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف إلخ (حسان، 1420). والمقيس عليه يُعرَف بالأصل عند القدماء.

والمقيس هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضا... وشعارهم في ذلك: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". وكان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع وقواعد التصريف، وكان المقيس من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة وقواعد النحو في عمومها (حسان، 1420). والمقيس يُعرف بالفرع عند القدماء.

والحكم ينقسم إلى الوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة. وحين يقول النحاة "يجب كذا" فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو. فليس لأحد حتى لو كان موصوفًا بالفصاحة أن ينصب فاعلًا أو بقدمه على فعله لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب (حسان، 1420).

والعلة مرتبطة بالأصل، لأن ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، وما جاء على غير أصله يُسأل عن علته. وهذه العلل خالدة ومنتشَرة في كتب النحو مع مرور الزمان بسبب الدوافع، منها:

أولًا، طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء كل ظاهرة مهما كان نوعها فيطمع إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها ولا سبيل إلى الفهم إلا من طريق العقل، قد لا يؤدي به الإنسان عقله إلى المطلق الذي يريده، والنفس البشرية كالعقل البشري، تأنس بثبوت الحكم لعلة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس (الملخ، 2000).

ثانيًا، البحث عن أسرار حكمة الواضع. بعد أن استقرأ النحاة الأوائل وجوه اللغة العربية، وجدوا أنها تسير وفق نظام مُحكم مطّرد في الإعراب والبناء ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام، فآمن عامتهم أن ذلك لم يكن إلا لحكمة: أرادها واضع اللغة، ولذلك فإن مهمة النحوي: الحكيم (الملخ، 2000). وقال ابن جني: "فلم يتأت للعرب رفع كل فاعل ونصب كل مفعول وجر كل مضاف إليه عفوًا من غير قصد مقصود وحكمة مبتغاه" (ابن جني، د.ت.).

ثالثًا، طبيعة النحو الاجتهادية. قام النحو العربي في تشكّله على ركيزتين أساسيتين: الوصف ثم التفسير. وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة. أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسرها على وفق مؤثرات مختلفة، ومنها قدرته العقلية، وثقافته، ومذهبه الديني، وخبرته اللغوية.... فالنحو العربي يسير في خطين: خط ثابت ويمثله الوصف، وخط التغير ويمثله التعليل (الملخ، 2000).

وقد أدركها النحاة منذ الخليل بن أحمد، فكان مما ذكره في العلة النحوية: "فإن سَنَح لغيري علةٌ لِما علّلتُه من النحو هو أليَقَ مما ذكرتُه بالمعلول، فليأت بها" (الزجاجي، 1399هـ). وهي دعوة إلى الاجتهاد والدرس وابتعاد عن إخضاع البناء المحكم لما يظنه قانونًا مطردًا، وقياسًا لا بد منه.

رابعًا، المنهج التعليمي للنحو. إن التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين: الأول، صورة مجردة للتراكيب والأبنية، وهي ما تسمى بالقاعدة يصُوغ وفقَها المتعلم أبنية وتراكيب من إنشائه بعد الاستئناف بنماذج دالة. والثاني، اعتماد القاعدة مقياسًا من مقاييس الصواب يستند إليها المعلم. ولهذا فمن المألوف أن يتسلح المعلم بالعلل التي تُبَرهِنُ صحة ما يعلمه وفق سنّ المتعلم التي تقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل، لماذا كذا؟ ولماذا؟ و...إلخ (الملخ، 2000).

3. البحث الثاني: مفهوم العلة النحوية ونشأتها وأقسامها

3.1. مفهوم العلة النحوية والتعليل

العلة لغة: السبب، هذا علة لهذا أي سبب له (ابن منظور، 1300هـ). وهذا المعنى اللغوي الذي يناسب للمعنى الاصطلاحي لأن العلة النحوية سبب في ثبوت الحكم. ولكن هناك فرق استعمالي بين السبب والعلة. أما السبب ما يُتوصّل به إلى غيره ولو بوسائط، ومنه سمي الحبل سببًا. وأما العلة معاني يدور القدر المشترك فيها على أنها تكون أمرًا مستمدًا من أمر آخر

وأمرًا مؤثرًا في آخر. وقال أكثر النحاة: اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية، وقالوا الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل (الزركشي، 1413هـ). والعلة اصطلاحًا هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه، وأيضا هي عبارة عما يجب الحكم به معه (الجرجاني، د.ت.). وقيل إن العلة هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه (أبو المكارم، 2007م).

أما التعليل في اللغة معناه سَقيٌ بعد سقيٍ وجَنيُ الثمرة مرةً بعد أخرى (الجوهري، 1376هـ). فيُعنى في اللغة: المداومة والاستمرار. أما في الاصطلاح هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر وهو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع فيقدّم قبل ذكره علة وقوعه لكونه رتبة العلة متقدمة على المعلول (الكفوي، 1419هـ). والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وَفق أصوله العامة (الملخ، 2000).

3.2. نشأة العلة النحوية وتطورها

العلة النحوية قديمة في البحث النحوي العربي، إذ اهتم بها النحاة منذ البدايات الأولى لنشأة النحو العربي. وهي جزء من جسم النحو العربي، نشأت معه، وتطورت بتطوره، حتى غدا التاريخ لها تاريخًا مُوازيًا للنحو نفسه، إلا أنه تاريخ لمنهج من مناهجها، تستعين بالنحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيها (الملخ، 2000). وقد مر التعليل في الدرس النحوي العربي بأربع مراحل أساسية، وهي:

1. مرحلة النشوء والتكوين

تبدأ هذه المرحلة مع تاريخ وضع النحو العربي في القرن الثاني الهجري، فقد وجدت العلة سبيلها في النحو منذ عهد مبكر. حيث أدرك واضعو النحو خطورة اللحن على اللغة العربية وأثره السلبي على النص القرآني. منهم أن تفسد تلك الملكة اللغوية رأسًا ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابًا (ابن خلدون، 1425هـ).

كانت نشأة التعليل إذن استجابة وبواعث عربية إسلامية معًا، دون تأثير خارجي غير عربي... وسببًا رئيسًا من أسباب استمراره وامتداده أيضًا. وكان التعليل في بدايته يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل (أبو المكارم، 2007م). يُعَد عبد الله بن إسحاق الحضرمي من النحاة الأولين المهتمين بالتعليل النحوي، قيل إنه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكان مائلًا إلى القياس في النحو (الزبيدي، د.ت.). وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي باستنباطه من علم النحو ما لم يُسبق إليه (القفطي، 1406هـ). لقد نظر إلى اللغة نظرة شمولية فافترض أن قواعدها معللة بأسباب معقولة. فمن هذه القواعد الأصلية، أن الإعراب مقيس في الأسماء، وأن البناء مقيس في الأفعال. وأن هذه القاعدة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف، وشبه الفعل بالاسم (ولد أباه، 1429هـ).

سمات التعليل في هذه المرحلة (الملخ، 2000):

أ. تأسيس أصل التوافق مع أحكام النحو

ب. استخدام علة المعنى

ج. نشأة الاجتهاد في التعليل

2. مرحلة النمو والارتقاء

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، لأنه أول من فتح باب التعليل أمام تلاميذه ودعوتهم للاجتهاد فيه حينما قال: "فإن سَنَح لغيري علةٌ لِما علّلتُه من النحو هو أليَقَ مما ذكرتُه بالمعلول، فليأت بها"(الزجاجي، 1399هـ). وتنتهي في نهاية القرن الثالث الهجري.

سمات التعليل في هذه المرحلة (الملخ، 2000):

أ. بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب

ب. انتشار التعليل وشموله ومحاولة بناء تفسير كلي للنحو العربي

ج. تميز جماعة من النحويين بالتعليل

د. ارتباط التعليل بالتعليم

3. مرحلة النضج والازدهار

بدأت منذ القرن الرابع الهجري محاولات لوضع أُطُر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو العربي، بالاعتماد على استقراء مادة النحو العربي بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى، ولا سيما كتاب سيبويه، للانتقال بالنظرية النحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة (الملخ، 2000).

سمات التعليل في هذه المرحلة (الملخ، 2000):

أ. ظهور محاولات تنظيرية في التعليل

ب. بروز المنهج التعليلي في صياغة النحو

ج. بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية

4. مرحلة المراجعة والاستقرار

تمثل تعليلات النحاة منذ القرن السابع الهجري في مجملها موافقًا من العلة في التراث النحوي، ظهر واضحًا في اتجاهين غلبا على أعمال النحاة في هذه المرحلة. أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة. والآخر نزغ إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى (الملخ، 2000).

سمات التعليل في هذه المرحلة (الملخ، 2000):

أ. الإكثار من العلل

ب. مزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية

3.3. أقسام العلة النحوية

تعد مرحلة النضج والازدهار من أكثر المراحل عناية بالأحكام النحوية، وكثر السؤال عن العلة النحوية حتى أصبح كل حكم يعلل. فبيّن الزجاجي والأنباري أنواع العلل النحوية إلى ثلاثة أنواع (الزجاجي، 1399هـ):

فأما العلة التعليمية (العلة الأُولى) فهي علة ظاهرة قريبة المنال، قلما يحرص المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها. وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين (علوش، 1977م). من ذلك قول الأنباري في تعريف الفعل: "فإن قيل: فما حد الفعل؟ قيل: حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصَّل" (الأنباري، 1436هـ).

وأما العلة القياسية (العلة الثانية) هي العلة التي يكون فيها القياس سببًا في حمل كلام على آخر أو الحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما (علوش، 1977م). منها ما ذكره الأنباري في حمل إعراب جمع المؤنث السالم على إعراب جمع المذكر السالم في النصب، قال: "فإن قيل: فلِمَ حُمل النصب على الجر في هذا الجمع؟ قيل: لأنه لما وجب حمْل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضًا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع" (الأنباري، 1436هـ).

والعلة الجدلية (العلة الثالثة) تتصل بالعلة التعليمية اتصالًا وثيقًا. ذلك إذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث فقد نفذت إلى العلة الجدلية. وأيضًا هذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية" لا يمكن الإحاطة به (علوش، 1977م). وتظهر هذه العلة في الحديث عن المنادى المفرد المعرفة: "فلم كانت الحركة ضمة؟ قيل: لثلاثة أوجه، منها: أنه بني على الضم فرقًا بينه وبين المضاف... فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف، لأن الضم لا يدخل المضاف" (الأنباري، 1436هـ).

وذكر السيوطي ما قاله عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس النحوي في كتابه "أثمار الصناعة" اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تُظهر حكمتهم وتكشِف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأُولى أكثر استعمالًا، وأشد تداولًا، وهي واسعة الشُّعَب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا عنده وشرحها التاج ابن مكتوم في تذكرته ونقلها عنه السيوطي، وهي:

1. علة سَماع: مثل قولهم (امرأة ثدياء) ولا يقال (رجل أثدى) وليس لذلك علة سوى علة السماع.
2. علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
3. علة استغناء: كاستغنائهم بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ).
4. علة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يعد)،[1] لوقوعها بين ياء وكسرة.
5. علة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون التثنية.
6. علة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
7. علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.[2]

---

[1] لأن الأصل فيها (يَوعِدُ)

[2] الأصل (يالله) فحذفوا أداة النداء وعوضوا عنها ميمًا فصار (اللهم) واجتماع الياء والميم شاذ، قال ابن مالك:

والأكثر اللهم في تعويض وشذ يالله في قريض

8. علة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملًا على الجر إذ هو نظيره.[3]
9. علة نقيض: مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملًا على نقيضها (إن).
10. علة حمل على المعنى: مثل ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ (البقرة: 275)، ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملًا لها على المعنى وهو الوعظ.
11. علة مُشاكَلة: مثل قوله ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ (الإنسان: 4).[4]
12. علة معادلة: مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جع المؤنث السالم.
13. علة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وضمّ لام (لله) في (الحمدُ لُلّه) لمجاوورتها الدال.[5]
14. علة وجوب: وذلك تعليلهم برفع المبتدأ والفاعل ونحوه.
15. علة جواز: ذلك ما ذكره في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فهي علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.
16. علة تغليب: مثل ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ (التحريم: 12).[6]
17. علة اختصار: مثل باب الترخيم ﴿وَلَمْ يَكُ﴾ (النحل: 120).
18. علة تخفيف: كالإدغام.
19. علة أصل: كاستحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف.
20. علة أولى: كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
21. علة دلالة حال: كقول المستَهل (الهِلال) أي هذا الهلال، فحُذِف لدلالة الحال عليه.
22. علة إشعار: كقولهم في جمع موسى (موسَون)، بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف.
23. علة تَضاد: قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلغَ لما بين التأكيد والإلغاء من التَضاد.
24. قال ابن مكتوم: أما علة التحليل فقد اعتاصت عليّ شرحها وفكرتُ فيها أيامًا فلم يظهر لي فيها شيء.

قال شمس الدين بن الصانع: فقد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيًا لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فصل، فتحلل عقد شُبه خلاف المدعى (السيوطي، 1427هـ).

قال الدكتور تمام حسان: "وكأنما وضعوها ليمكن نظمها في اثني عشر زوجًا أو ما يقرب من ذلك بحيث يشتمل كل زوج على علتين، إحداهما عكس الأخرى تقريبًا، على النحو التالي:

---

[3] الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل، نحو قولنا: لم يكتبِ الدرس حيث حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والجر هو نظير الجزم فحمل عليه

[4] صرفت (سلاسلًا) وهي ممنوعة من الصرف لتشاكل (أغلالًا) و(سعيرًا)

[5] قرأ الجمهور (الحمدُ لِله) بضم الدال وكسر اللام، وقرأ ابن أبي عيلة بضم اللام تبعًا للدال، وقرأ الحسن وزيد بن علي بكسر الدال تبعًا للام بعدها

[6] أي أنه سبحانه وتعالى لم يقل (من القانتات) به لتغليب المذكر على المؤنث لكثرة المصلين من الرجال فألحق الإناث بالذكور فقال مِنَ ﴿الْقَانِتِينَ﴾

1. علة التشبيه	تقابلها	علة الفرق
2. علة النظير	تقابلها	علة النقيض
3. علة المشاكلة	تقابلها	علة التضاد
4. علة الوجوب	تقابلها	علة الجواز
5. علة الحمل على المعنى	تقابلها	علة المجاورة (وهي حمل على اللفظ)
6. علة المعادلة	تقابلها	علة الأولى
7. علة التعويض	تقابلها	علة الاختصار
8. علة الأصل	تقابلها	علة السماع
9. علة التوكيد	تقابلها	علة الاستغناء
10. علة التغليب	تقابلها	علة التحليل
11. علة الدلالة	تقابلها	علة الإشعار
12. علة الاستثقال	تقابلها	علة التخفيف

ويتضح من هذه المقابلات أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتسم بالتضاد" (حسان، 1420).

4. المبحث الثالث: آراء المتقدمين والمتأخرين في العلة النحوية

4.1. آراء المتقدمين

التعليل في مراحله المتقدمة كان يتمثل في البحث عن الأسباب التي تمكن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو تعليل بسيط، والعلل عندهم علل احتمالية غير مجزوم بها. ومنهم من يهتم بالعلل الثواني والثوالث. ومنهم من يدعو إلى إلغائهما، ونقف على رأي بعض هؤلاء المتقدمين:

1. يعد أبو عمرو بن العلاء (154هـ) أول من تكلم بالعلة النحوية. منه ما حكى الأصمعي عنه، قال: "سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي، فاحتقرها"، فقلت له: "أتقول جاءتني كتابي؟" قال: "نعم، أليس بصحيفة؟" (ابن جني، د.ت.). ما علّله أبو عمرو تسمى علة الحمل على المعنى.
2. والخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) أول من بسط القول عن العلل التي يعتل بها، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: "أهي من العرب أم اخترعها من نفسه؟" فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته عنه" (الزجاجي، 1399هـ).
3. وتلميذ الخليل، سيبويه (180هـ) علل كثيرة في كتابه وقد ذكرت خديجة الحديثي أكثر من ست وخمسين علة، ومنها أخذها من الخليل. وكانت عنايته موجهة للنحو نفسه، وليست للعلة من حيث هي، بخلاف كثير من النحاة من بعده (الحديثي، د.ت.).

4. وأيضا علّل أبو العباس المبرد (285هـ) في النحو حيث حكى أبو علي الفارسي عن أبي بكر، قال المبرد: "سمعت عُمارة بن عقيل يقرأ: (ولا الليل سابق النهارَ)" فقلت له: "ماتريد؟" قال: "أردتُ: سابقٌ النهارَ" فقلت له: "فهلا قلته؟" فقال: "لو قلتُه لكان أوزن" أي أثقل في النفس وأقوى (ابن جني، د.ت.). وهذه تسمى علة التخفيف.
5. وأبو بكر بن السراج (316هـ) في كتابه (الأصول في النحو) اهتم بالعلل الأُول، قال في مقدمة الكتاب: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا؟...وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز.
6. بدأ توسع العلل النحوية والتجاوز إلى العلل الثواني والثوالث لدى أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (325هـ)، حيث أفرد له كتابًا سماه (علل النحو). يميل فيه ابن الوراق إلى الإكثار من العلل وتعددها... وأصبح لكل مسألة فيض من العلل قد يصل في بعض الأحيان إلى خمس أو سبع أو يزيد.
7. وأبو القاسم الزجاجي (337هـ) سار على نهج الوراق في التوسع، ذكر في مقدمة كتابه (الإيضاح في علل النحو): "هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا، ولم أر كتابًا إلى هذه الغاية مفردًا في علل النحو" (الزجاجي، 1399هـ).
8. ويهتم أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) بعلل النحو حيث قال: "إن العرب أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها" وذكر أمثلة كثيرة للعلل وشيئا من قصص العرب في ذلك (ابن جني، د.ت.).
9. وبذل أبو البركات ابن الأنباري (577هـ) جهده في التعليل، حيث ألّف كتابين مهمين للتعليل والعلة النحوية، أحدهما يركز على العلة من جانب النظري يسمى (لمع الأدلة)، أي يبحث العلة كالركن من أركان القياس. والآخر يركز على التعليل من جانب التطبيقي يسمى (أسرار العربية). فكان عنده لكل ظاهرة علة ولكل حكم سبب، وهو يورد التعليلات بشكل متسلسل متتابع، فلا يتوقف عند تفسير ظاهرة ولا يعجز عن تعليل حكم. واستخدم كل أنواع العلة التي أوردها الزجاجي في "الإيضاح" دون أن ينص على أسمائها.
10. أما ابن مضاء القرطبي (592هـ) ينصح للنحاة أن يعودوا إلى النهج المستقيم، إذ يراهم ضلوا وأضلوا الناس بعللهم (القرطبي، 1366هـ). ولكنه حقيقة لم يتعلق بإلغاء العلل جملة، فإن فيها قدرًا لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأُول التي تجعلنا نعرف مثلًا أن كل فاعل مرفوع، قال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفع؟ فيقال: لأن فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقال: لم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب" (القرطبي، 1366هـ). وهذا بسبب مذهبه الفقهي الظاهري، وحاول تطبيقها على النحو والنحاة (الحديثي، 1422هـ).

11. وأبو البقاء العكبري (616هـ) ألف كتابًا خاصًا عن العلل يسمى (اللباب في علل البناء والإعراب)، قال في مقدمته: "هذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمس الحاجة إليه، ومن علل كل باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه" (العكبري، 1436هـ).
12. وجاء بعده أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (643هـ) بكتابه (شرح المفصل)، قال في مقدمته: "أشرح فيه مشكله، وأشرح مجمله، وأُتبع كلَّ حكم منه حججَه وعللَه" (ابن يعيش، 1422هـ).
13. ومال أبو حيان الأندلسي (745هـ) إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل في اللغة والنحو، ونفر من التحاليل واطرحها، ونادى بترك ما لا فائدة فيه، حيث قال: "والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان في لسان العرب، واستعمالاتها تسهد له وتومئ إليه. ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما... وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل" (أبو حيان، د.ت.). وكذلك يهمل العلل في كتابه (ارتشاف الضرب) حيث قال: "رأيت أن أجرِّد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل" (أبو حيان، 1418هـ).

5. آراء المتأخرين

أما المتأخرين فنجد كثيرًا منهم يدعو إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ومنهم من وقف إلى جانب التعليل ودافع عنه، ونقف على رأي بعض هؤلاء المتأخرين:

1. ومن أبرز المعارضين للتعليل النحوي، إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) رفض فيه نظرية العامل وآثارها: "وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد، وملأت مئات من الكتب النحوية خلافًا وفلسفة وجدلًا. بل تمثلت لها فلسفة خاصة، وأُفردت بالتأليف، وتستطيع أن تقرأها في كتابَي (أصول النحو) و(جدل الإعراب) للإمام أبي بكر بن الأنباري.

   لن تجد هذه النظرية من بعد، سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير، والإغراء، أو الاختصاص، أو النداء (مصطفى، 2014م).
2. وتابع شوقي ضيف رأي ابن مضاء القرطبي في رفض التعليل، قال: "وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النحو وكل ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة، مما أحاله إلى ما يشبه شباكًا معقدة، وكلما تخلّص دارسه من إحدى شباكه تعثر في أخرى، فضلًا عن شباك التمارين الافتراضية، وربما كانت حلقات نسيجها أكثر ضيقًا. وأكثر هذه الشباك لا تدعو إليه حاجة لسانية في تصحيح النطق بالكلام" (ضوف، 2013م).
3. وكذلك مهدي المخزومي لا يهتم بالعلل، قال: "ومما تورط فيه النحاة قداماهم ومحدثوهم إلا فريقًا من أهل الكوفة، تعليل الأحكام النحوية بالعلل الفلسفية، مثل قولهم: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لأن الفعل

عامل فيه، والمؤثِّر يجب أن يتقدم على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي، والفاعل في النحو ما وقع منه الحدث وهو الفعل، سواء تقدم في الجملة على الفعل أو تأخر عنه" (المخزومي، 1406).

4. قبل عدد من المتأخرين تعليلات النحو، منهم عبد الحميد حسن، ذكر في كتابه (القواعد النحوية): "ولسنا نريد بهذا أن نقول إن جميع العلل النحوية التي يسوقها جميع النحاة هي علل طبيعية مسايرة للفطرة في النطق... إن من التعليلات النحوية ما هو مشوب بالظن والتخمين، وأن الميدان فسيح للبحث في هذه العلل على أسس من علم الأصوات، ومن طرائق العرب في نطقها، ومن تمسكهم بخصائص التزموها في لغتهم.

على أنا لا نقصد بهذا أن نقول إن العلل النحوية واهية الأساس، بل نقول إنها تتسع لإبداء الرأي وتخضع للحكم السليم لها أو عليها، لأ العرب لم يقولوا إنهم التزموا ما التزموه في لغتهم من خصائص لهذه التعليلات بذاتها التي يسوقها النحاة" (حسين، 1952م).

5. وخالف علي النجدي ناصف رأي ابن مضى وإبراهيم مصطفى، قال: "وليس يعنينا من آثارها في هذا المقام إلا كتابان: إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى والرد على النحاة لابن مضاء، أخرجه الأستاذ شوقي ضيف. فكلاهما بمثابة محاولة جامعية لتجديد النحو... ثم كانت محاولات رسمية وغير رسمية لتيسير النحو على التلاميذ، اشترك فيها كبار الأساتذة والمربين، وأسفرت عن مقترحات مختلفة وآراء متشعبة، ولكنها غير خالصة ولا حاسمة، فانبرى لها النقاد، يفندونها أو يكشفون عن قصورها وصعوبة الأخذ بها".

6. وسلّط محمد الخضر حسين على مراقبة علل النحو: "وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها، وقد أعجبو بهذا الكشف إعجابًا عظيمًا، فألحوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها، وسموا ما كشفوا أول الأمر علل الإعراب أو علل النحو، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب" (حسين، 1380هـ).

7. وهناك بحث مستقل عن التعليل لدى عباس حسن، مسمى (اللغة والنحو بين القديم والحديث) يوضح معناه، وأنواعه وآثاره، وأشار إليه في كتابه الآخر (النحو الوافي): "ومن مظاهر هذا النفع: الاتعانة أحيانًا بالتعليل وبتعدد المذاهب، في تيسير مفيد أو في تشريع لغوي مأمون، أو تبصير المتخصصين وحدهم ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها، فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه، ونتائجه، في كتابنا الآخر الذي أشرنا إليه" (حسن، (د.ت.).

6. الخلاصة

من هذا البحث نعرف أننا الآن نقيم في مرحلة المراجعة والاستقرار، حيث جمعت العلل النحوية على قدر الاستطاعة، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة والسكوت عن العلل الأخرى، لأن أكثرها حكم ظني. وآراء النحاة عن العلة النحوية قديمًا كان أو حديثًا ينقسم إلى قسمين رئيسين: إما أن يقبلوا العلل النحوية بأنوعها كلها سواء أكانت العلل الأُول، أو الثواني، أو

الثوالث مثل ما قررها الورق وغيره من القداماء وعبد الحميد حسن وغيره من المحدثين. وإما أن يلغوا العلل الثواني والثوالث وأن يقبلوا العلل الأُول فقط مثل ما فعل ابن مضاء وغيره. ولكن لا يوجد منهم الذي لا يقبل العلل بكالها قط سواء أكان من القداماء أم من المحدثين، لأن النحو يقوم على القياس، ومن أركان القياس هو العلة، إذن من أنكر العلة فقد أنكر النحو.

المراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت.). *الخصائص، تحقيق محمد علي النجار* (د.ط.). القاهرة: دار الكتب العلمية.

_____، أبو الفتح عثمان. (1373هـ). *المنصف شرح كتاب التصريف*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (ط.1). إدارة إحياء التراث القديم.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1425هـ). *مقدمة ابن خلدون*، تحقيق عبد الله محمد الدرويش (ط.1). دمشق: دار يعرب.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1300هـ). *لسان العرب* (ط.1). بيروت: دار صادر.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (1422هـ). *شرح المفصل* (ط.1). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو المكارم، علي. (2007م). *أصول التفكير النحوي* (ط.1). القاهرة: دار غريب.

أبو حيان. (د.ت.). *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك* (د.ط.). أضواء السلف.

_____. (1418هـ). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*(ط.1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد. (1436هـ). *أسرار العربية* (ط.1). القاهرة: دار ابن الجوزي.

_____، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد. (1391هـ). *لمع الأدلة في أصول النحو*، تحقيق سعيد الأفغاني (ط.2). بيروت: دار الفكر.

_____، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد. (1406هـ). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* (ط.3). الأردن: مكتبة المنار.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي. (د.ت.). *كتاب التعريفات*، تحقيق إبراهيم الأبياري (د.ط.). دار الريان التراث.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1376هـ). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (ط.1). بيروت: دار العلم للملايين.

الحديثي، خديجة. (د.ت.). *دراسات في كتاب سيبويه* (د.ط.). الكويت: وكالة المطبوعات.

_____، خديجة. (1422هـ). *المدارس النحوية* (ط.3). الأردن: دار الأمل.

حسان، تمام. (1420هـ). *الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة – البلاغة* (د.ط.). القاهرة: عالم الكتب.

حسن، عباس. (د.ت.). *النحو الوافي* (ط.3). القاهرة: دار المعارف.

حسين، عبد الحميد. (1952م). *القواعد النحوية مادتها وطريقتها* (ط.2). مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

حسين، محمد الخضر. (1380هـ). *دراسات في العربية وتاريخها* (ط.2). دمشق: المكتب الإسلامي.

الزبيدي، محمد بن الحسن. (د.ت.). *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط.2). القاهرة: دار المعارف.

الزجاجي، أبو القاسم. (1399هـ). *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك (ط.3). بيروت: دار النفائس.

الزركشي، محمد بن بهادر. (1413هـ). *البحر المحيط في أصول الفقه*، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني (ط.2). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1348هـ). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط.1). مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1427هـ). *الاقتراح في أصول النحو*، تحقيق عبد الحكيم عطية (ط.2). دار البيروتي.

ضوف، شوقي. (2013م). *تجديد النحو* (ط.6). القاهرة: دار المعارف.

العكبري، أبو البقاء. (1396هـ). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ط.1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

_____، أبو البقاء. (1436هـ). *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق محمد عثمان (ط.2). القاهرة: مكتبة الثقافية الدينية.

علوش، جميل إبراهيم. (1977م). *ابن الأنباري وجهوده في النحو*، رسالة دكتوراه (د.ط.). بيروت: جامعة القديس يوسف.

الفاسي، محمد بن الطيب. (1421هـ). *فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح*، تحقيق محمود يوسف فجال (ط.1). دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

القرطبي، ابن مضاء. (1366هـ). *الرد على النحاة*، تحقيق شوقي ضيف (ط.1). القاهرة: دار الفكر العربي.

القفطي، علي بن يوسف. (1406هـ). *انباه الرواة على أنباء النحاة*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط.1). القاهرة: دار الفكر العربي.

الكفوي، أيوب بن موسى. (1419هـ). *الكليات معجم في المصطلاحات والفروق اللغوية* (ط.2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المخزومي، مهدي. (1406هـ). *في النحو العربي، نقد وتوجيه* (ط.2). بيروت: دار الرائد العربي.

مصطفى، إبراهيم. (2014م). *إحياء النحو* (د.ط.). القاهرة: مكتبة الهنداوي.

الملخ، حسن خميس سعيد. (2000م). *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* (ط.1). عمان: دار الشروق.

ولد أباه، محمد المختار. (1429هـ). *تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب* (ط.2). بيروت: دار الكتب العلمية.